الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4818 | الأربعاء | 25 شعبان 1445 هـ | 6 مارس 2024 م | السنة السادسة عشرة

مالكة سفينة أصيبت بالبحر الأحمر: حريق صغير اندلع على متنها

بريطانيا تحمّل الحوثيين مسؤولية التلوث الناجم عن غرق سفينة «روبيمار»

من البحر الأحمر

«وكالات» : بعد إعلان القيادة الأمريكية المركزية تعرض سفينة لصاروخ حوثي أطلق من اليمن نحو البحر الأحمر، أكدت مجموعةإم.إس.سيلشحن الحاويات أن السفينة «سكاي 2» التابعة لها أصيبت بصاروخ بالقرب من عدن.

إلا أنها أوضحت في بيان أمس الثلاثاء أن السفينة واصلت الإبحار إلى جيبوتي لإجراء مزيد من التقييم.

كما أضافت المجموعة التي تتخذ من سويسرا مقراً «أن الصاروخ تسبب في اندلاع حريق صغير تم إخماده دون إصابة أي من أفراد الطاقم.»

وكان الجيش الأميركي أفاد بوقت سابق أمس أن الحوثيين أطلقوا صاروخين باليستيين مضادين للسفن مساء الإثنين باتجاه خليج عدن لاستهداف سفينة حاويات مملوكة لسويسرا ترفع العلم الليبيري، التي أصابها أحد الصاروخين، موقعا أضرارا طفيفة.

جاء ذلك، بعدما أعلنت جماعة الحوثي أنها «نفذت عمليتين استهدفتا سفينة إسرائيلية وسفناً حربية أميركية في البحرين العربي والأحمر»، حسب قولها.

ومنذ 19 نوفمبر، نفذت جماعة الحوثي المدعومة من إيران، نحو 60 هجوما بالمسيرات والصواريخ على سفن تجارية في هذا الممر الملاحي المهم دولياً، زاعمة أنها مرتبطة بإسرائيل أو متجهة إلى موانئها، وذلك دعما لقطاع غزة الذي يشهد حرباً إسرائيلية عنيفة منذ 7 أكتوبر.

ما دفع القوات الأميركية والبريطانية إلى شن ضربات مشتركة على مواقع عدة في اليمن تابعة للجماعة اليمنية منذ 12 يناير، في محاولة ردعها وحماية الملاحة البحرية.

من ناحية أخرى حمّلت المملكة المتحدة، جماعة الحوثي المسؤولية عن الآثار المترتبة على غرق سفينة «روبيمار» المحملة بآلاف الأطنان من الأسمدة في البحر الأحمر، في ظل تصاعد الهجمات الحوثية ضد السفن التجارية والملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن.

وقالت السفارة البريطانية لدى اليمن، في بيان على منصة «إكس»: «إن جماعة الحوثيين تتحمل مسؤولية الآثار البيئية الناجمة عن غرق السفينة روبيمار (MV Rubymar)، في البحر الأحمر».

وأضافت أنه على الرغم من الجهود الدولية، غرقت الآن سفينة الشحن MV Rubymar، وهي سفينة شحن لبنانية ترفع علم بيليز، وسوف تقوم الآن بتسريب 41 ألف طن من الأسمدة التي كانت تحملها والوقود الخاص بها إلى البحر الأحمر.

وأكدت أن غرق السفينة «يشكل خطرا بيئيا، والحوثيون يتحملون المسؤولية الكاملة».

وأشار البيان إلى أن المملكة المتحدة أدانت إلى جانب شركائها الدوليين، مراراً وتكراراً الهجمات المتهورة وغير المقبولة التي يشنها الحوثيون.

ولفتت إلى أنه «لولا الجهود الدولية لحماية الشحن التجاري الدولي لكان عدد أكبر من السفن قد عانى من هذا المصير».

ودعت بريطانيا، جماعة الحوثيين إلى التوقف عن هجماتهم «المتهورة وغير المقبولة» على ممرات التجارة الدولية في البحرين الأحمر والعربي وخليج عدن، وإعطاء الأولوية لمصالح اليمنيين على ما سواها من المصالح الأخرى.

وفي وقت سابق، هدد قيادي في جماعة الحوثي بإغراق المزيد من السفن البريطانية، بعد يوم من غرق سفينة بريطانية في البحر الأحمر غرب البلاد.

وقال حسين العزي، نائب وزير الخارجية في حكومة الحوثيين غير المعترف بها دولياً، في منشور له على منصة إكس: «اليمن سيواصل إغراق المزيد من السفن البريطانية وأي تداعيات أو أضرار أخرى ستتم إضافتها لفاتورة بريطانيا باعتبارها دولة مارقة تعتدي على اليمن وتشارك أميركا في رعاية الجريمة المستمرة بحق المدنيين في غزة».

وأعلنت الحكومة اليمنية، غرق السفينة البريطانية في البحر الأحمر بسبب العوامل الجوية والرياح الشديدة.

وفي 18 فبراير الماضي، أعلنت جماعة الحوثي استهداف سفينة الشحن «روبيمار» في البحر الأحمر بعدة صواريخ بحرية، ما أدى إلى تعرّضها لإصابة بالغة، وجعلها مهددة بالغرق.

وتحمل السفينة «آلاف الأطنان من الأسمدة والوقود الخاص بها، وتبعد نحو 16 ميلاً عن البر اليمني»، وفق الحكومة اليمنية.

دعوة من الدبيبة إلى الأطراف الليبية .. لـ «تدشين مرحلة الاستقرار»

عبد الحميد الدبيبة

«وكالات» : دعا رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية، عبد الحميد الدبيبة، الثلاثاء، جميع الأطراف في البلاد للجلوس إلى طاولة الحوار «لتدشين مرحلة الاستقرار».

وطالب الدبيبة، في أول اجتماع لمجلس الوزراء العام الحالي، الليبيين بالتعاضد وعدم التفريط في وحدة البلاد ومؤسساتها ومواجهة ما يهددها من مخاطر.

كما أضاف أن حكومته ستطلق في شهر رمضان حوارات مع النخب الليبية، لتبادل الآراء حول عقد انتخابات ناجحة مقبولة النتائج لإنهاء مرحلة الانقسام السياسي.

يذكر أنه بعدما أعلن أكثر من 100 عضو من البرلمان الليبي والمجلس الأعلى للدولة خلال اجتماعهم بتونس، توصلهم لاتفاق يقضي بتشكيل حكومة وطنية جديدة والالتزام بالقوانين الانتخابية الصادرة عن لجنة 6+6 المشتركة، علق المبعوث الأممي إلى ليبيا عبدالله باتيلي على الأمر.

فقد رأى المسؤول الأممي أن الاجتماع الذي عُقد لا يلبي الطموحات بسبب تحفظات بعض الأطراف عليه، ولا يمكن أن يكون بديلاً عن حوار أوسع بمشاركة أكبر وجدول أعمال أكثر شمولاً.

كما أكد في رسالة وجهها مساء 29 فبراير الفائت إلى المجتمعين في تونس، أن هذا الاجتماع قد يكون خطوة في الاتجاه الصحيح شريطة صدق النوايا وتغليب المصالح العليا وترك الحسابات الضيقة، لكنه لفت إلى أنه لا يلبي الطموحات بسبب طبيعته الثنائية وعدم جمعه لكل الأطراف الرئيسية من أجل حل القضايا الخلافية.

كذلك شدد على دعم البعثة الأممية لكل المبادرات التي تسعى إلى جسر الهوة بين الأطراف الليبية، غير أنه حذر من المخاطر المرتبطة بإعادة إنتاج حلول غير مقبولة من الجميع تكون مخرجاتها غير قابلة للتنفيذ.

وأوضح باتيلي أن المبادرات الأحادية التي تهدف فقط إلى إنشاء مؤسسات جديدة من دون تعاون وموافقة جميع المعنيين، لا يمكن أن تؤدي إلا للفوضى والخسائر في الأرواح، مؤكداً أنه لا يمكن أن يدعم مثل هذه المسارات.

كما حث الأطراف الليبية على عدم التركيز على حل مسألة واحدة على حساب مسائل أخرى لا تقل أهمية، في إشارة إلى ملف تشكيل حكومة جديدة، مشدداً على أنه لا يمكن تحقيق التقدم من خلال فرض واقع مؤسسي جديد، داعيا إلى ضرورة معالجة جميع القضايا الخلافية التي تحول دون إجراء انتخابات في البلاد.

إلى ذلك، جدد دعوته للأطراف الليبية للمشاركة في الحوار الخماسي من دون شروط مسبقة، وتحمل مسؤولياتهم وعدم إضاعة الوقت من أجل تجاوز هذا الجمود السياسي ووقف انهيار البلاد الوشيك وتحقيق طموحات الليبيين.

يشار إلى أنه منذ انهيار العملية الانتخابية التي كانت مقررة في ديسمبر 2021، تعطل الحل السياسي في ليبيا بسبب نزاعات بين الأطراف الحاكمة حول القوانين الانتخابية وصراع على السلطة.

يأتي هذا رغم الجهود الأممية والدولية لجمعهم على طاولة مفاوضات واحدة من أجل حل الخلافات والتوافق على خارطة طريق تصل بالبلاد إلى إجراء انتخابات وإنهاء المراحل الانتقالية.

مخابرات تركيا تعتقل شبكة تجسس للموساد.. رئيسها مشهور!

أفراد من قوات الأمن التركية تعتقل مشتبهاً فيهم من قبل

«وكالات» : مجدداً، اعتقلت المخابرات التركية شبكة تجسس تابعة للموساد الإسرائيلي في إسطنبول بعملية تم الكشف عنها أمس الثلاثاء.

فقد أعلنت السلطات التركية أنها اعتقلت شبكة تجسس إسرائيلية تتكون الشبكة من 7 موظفين حكوميين يشتبه ببيعهم معلومات حصلوا عليها لجهاز المخابرات «الموساد».

وأضافت أن حمزة تورهان أيبيرك هو المؤسس، وهو موظف حكومي سابق يظهر في البرامج التلفزيونية الصباحية ويعمل كمحقق خاص.

كما تابعت أن المخابرات التركية توصلت إلى أنه كان يقوم بتسريب المعلومات لـ «الموساد» مقابل المال.

كذلك تبيّن أن أيبيرك كان يجمع معلومات عن الأشخاص والشركات المنحدرين من الشرق الأوسط بناء على توجيهات محددة.

واكتشفت المخابرات أن أيبيرك، شكّل فريقاً يضم موظفين حكوميين آخرين لتوفير المعلومات للموساد، حيث تواصل مع الجهاز الإسرائيلي من خلال عميلة تدعى «فيكتوريا».

أيضاً أوضحت أنه تم تدريب أيبيرك في بلغراد على مهام التجسس من قبل الموساد في عام 2019، حيث استخدم تطبيقات الاتصالات السرية بتوجيهاتهم، واستلم المدفوعات عبر العملات المشفرة لعدم تسجيلها رسمياً.

إضافة إلى التسريبات، قام أيبيرك بأنشطة تهديد ومراقبة، حيث تبين أنه زرع أجهزة تتبع على مركبات الأشخاص المستهدفين، ونقل مواقعهم على الفور إلى الموساد، كما اكتشف أنه كان يتعقب هؤلاء الأشخاص ويتحرش بهم ويهددهم أحياناً.

يشار إلى أن هذه ليست أول مرة، حيث أوقفت تركيا، في يناير الماضي، 33 شخصاً يشتبه بتجسسهم لصالح جهاز الموساد الإسرائيلي، وفق ما أفادت وسائل إعلام محلية، من دون تحديد جنسياتهم.

وأوضحت المصادر حينها أن هؤلاء أوقفوا خلال عمليات أمنية في ثماني محافظات محيطة بإسطنبول، مشيرة إلى أن مهامهم كانت تشمل تنفيذ عمليات خطف واستطلاع.

إلى ذلك، تدهورت العلاقات بين تركيا وإسرائيل عقب اندلاع الحرب بين إسرائيل وحركة حماس في السابع من أكتوبر الماضي.

واستدعى الرئيس التركي رجب طيب إردوغان سفير أنقرة لدى تل أبيب وطالب بمحاكمة القادة والزعماء السياسيين الإسرائيليين بتهمة ارتكاب «جرائم حرب» في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي.

إيران تسجل أعلى حصيلة لتنفيذ أحكام الإعدام منذ 9 سنوات

تنفيذ حكم الإعدام في إيران

«وكالات» : نفّذت السلطات في إيران حكم الإعدام بحق 834 شخصاً خلال العام 2023، في أعلى حصيلة منذ 2015، بحسب تقرير لمنظمتين غير حكوميتين، نشر أمس الثلاثاء.

وسجّل عدد أحكام الإعدام، المنفذة شنقاً في إيران، زيادة العام الماضي بنحو 43 في المئة مقارنة بسنة 2022.

وهي المرة الثانية فقط خلال أكثر من عقدين، يتمّ فيها إعدام أكثر من 800 شخص في الجمهورية الإسلامية، بعد تنفيذ 972 حكماً بالإعدام في 2015، بحسب تقرير منظمة «حقوق الإنسان في إيران»، ومقرها النرويج، والتحالف العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام، ومقره باريس.

واتهمت المنظمتان إيران باستخدام عقوبة الإعدام كوسيلة لبث الخوف في الداخل، في أعقاب الاحتجاجات الواسعة التي شهدتها البلاد في الأشهر الأخيرة من العام 2022، بعد وفاة الشابة مهسا أميني إثر توقيفها من قبل شرطة الأخلاق، على خلفية عدم التزامها القواعد الصارمة للباس في الجمهورية الإسلامية.

وقال مدير منظمة حقوق الإنسان في إيران محمود أميري مقدّم، إن «زرع الخوف المجتمعي هو الوسيلة الوحيدة للنظام للتمسك بالسلطة، وعقوبة الإعدام هي أداته الأكثر أهمية»، واعتبر أميري مقدّم أن عدد الإعدامات في إيران لعام 2023 «حصيلة هائلة».

وبحسب التقرير، نفذت السلطات القضائية الإيرانية حكم الإعدام بحق 9 أشخاص، في قضايا مرتبطة بالاعتداء على قوات الأمن خلال فترة الاحتجاجات التي امتدت بين سبتمبر 2022 ونهاية العام ذاته. ومن بين هؤلاء، تم إعدام شخصين في 2022، و6 في 2023، وشخص حتى الآن في 2024.

وسجّلت عمليات الإعدام زيادة في قضايا أخرى خصوصاً المتعلقة بتجارة المخدرات، بعد تراجعها في الأعوام الماضية.

وأوضح التقرير «ثمة قلق خاص بشأن التصاعد الدراماتيكي في الإعدامات المرتبطة بالمخدرات في 2023، والتي ارتفعت إلى 471 بزيادة 18 ضعفاً عن تلك المسجلة في 2020».

وأشار التقرير إلى أن أفراد الأقليات العرقية، خصوصاً البلوش في جنوب شرق الجمهورية الإسلامية، يشكّلون النسبة الأكبر من الذين تمّ إعدامهم لإدانتهم في قضايا مرتبطة بتجارة المخدرات. وأوضح أن 167 شخصاً على الأقل من البلوش تمّ إعدامهم في 2023، أي ما نسبته 20 في المئة من إجمالي عدد أحكام الإعدام المنفذة، في حين أن أبناء هذه الأقلية لا يشكلون سوى 5 في المئة من إجمالي عدد السكان في إيران.

واعتبر مدير التحالف العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام رافايل شنويل-هازان، أن «نقص التحرك من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يبعث برسالة خاطئة إلى السلطات الإيرانية».

وفي حين أن غالبية أحكام الإعدام تنفذ خلف أسوار السجن، أفاد التقرير عن 7 حالات إعدام علنية خلال 2023، ومن بين الذين تمّ تنفيذ أحكام الإعدام بحقهم العام الماضي 22 امرأة، وهي الحصيلة الأعلى لدى النساء منذ عقد. وأوضح التقرير أن 15 منهنّ كنّ مدانات بارتكاب جرائم قتل، مشيراً إلى أن النساء اللواتي يقمن بقتل شريك مسيء أو قريب يواجهن خطر الحكم بالإعدام.

وأشار أميري مقدّم إلى أن 15 في المئة فقط من عمليات الإعدام التي أحصت منظمته إجراءها في إيران، تمّ الإعلان عنه في وسائل الإعلام الرسمية، مشيراً إلى أن المنظمة تتحقق من الإعدامات المنفّذة عبر مصادرها الخاصة.

واعتبر أن محدودية ردود الفعل الدولية على عمليات الإعدام في إيران، خصوصاً في ظل تركز الاهتمام الدولي على الحرب في قطاع غزة، تشجّع السلطات الإيرانية على تنفيذ المزيد منها، وقال إن «عدم الاتساق في ردّ فعل المجتمع الدولي على الإعدامات في إيران، هو أمر مؤسف ويبعث بالرسالة الخاطئة إلى السلطات».

مسؤول سابق في «الناتو» ينتقد مستشار ألمانيا: «لا يبدو كقائد»

«وكالات» : انتقد الأمين العام السابق لحلف شمال الأطلسي (الناتو) أندرس فوغ راسموسن، المستشار الألماني أولاف شولتس لما وصفه بأنه تردده الشديد.

وقال راسموسن في مقابلة نشرتها صحيفة «نيوى زيرشير تسايتونغ» السويسرية، أمس الثلاثاء، إنه فيما يتعلق بالحرب الأوكرانية، «نحن بحاجة إلى رؤساء دول يتصرفون بشكل حاسم».

وأضاف المسؤول السابق في الناتو، أنه في زمن الحروب، لا يمكن للمرء القيادة باتباع الرأي العام، وقال: «نحن بحاجة إلى حكومة ألمانية أكثر إصراراً. المستشار شولتس بطيء جداً ومتردد للغاية. إنه لا يبدو كقائد».

وتابع راسموسن قائلاً: إن «هذا سبب آخر لعدم الاعتراف بتقديم ألمانيا أكبر قدر من الدعم المالي لأوكرانيا بشكل كاف بعد الولايات المتحدة».

رئيس المالديف: القوات الهندية لن تبقى بعد هذا التاريخ

«وكالات» : أكد رئيس جزر المالديف محمد معز أنه لن يكون هناك أي عسكري هندي، ولا حتى بزي مدني، في بلاده بعد العاشر من مايو المقبل، حسبما أفادت وكالة أنباء «برس ترست أوف إنديا» الهندية، أمس الثلاثاء.

وتأتي تصريحات معز بعد أقل من أسبوع من وصول فريق مدني هندي إلى جزر المالديف لتولي مسؤولية واحدة من منصات الطيران الثلاث في الدولة الجزيرة ، قبل موعد نهائي يحل في العاشر من مارس الجاري، والذي اتفقت عليه الدولتان لانسحاب العسكريين الهنود من المالديف.

وأفادت البوابة الإخبارية الإلكترونية « إديشان دوت إم في» بأن الرئيس أكد أنه نظراً لنجاح حكومته في طرد القوات الهندية من البلاد ، هناك من ينشرون شائعات ويحاولون تحريف الوضع .

وبعد ساعات من تصريحات الرئيس، قالت مصادر في نيودلهي إن هذه القضية نوقشت لفترة وجيزة في دبي، خلال لقاء معز برئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، حيث بحث الجانبان كيفية استمرار عمل المروحيات الهندية والطائرات العاملة.

ونقلت صحيفة إنديان إكسبرس عن معز قوله للصحافيين في العاصمة ماليه أن «الحكومة الهندية وافقت، في المناقشات التي أجريناها، على سحب الجنود الهنود».

وتمتلك المالديف مروحيتين وطائرة مقدمة من الهند إلى قوات الدفاع الوطني للقيام بعمليات الإجلاء الطبي الطارئة وعمليات الإغاثة في حالات الكوارث.

ويوجد 77 عسكرياً هندياً في جزر المالديف لتشغيل هذه البرامج.

وكان الرئيس معز قال في ديسمبر الماضي إن الحكومة الهندية وافقت على سحب جنودها من بلاده.